ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز ان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم
وهو زيد ايضا حال كون عمرو يتكلم او مفعولا ولو بواسطة حرف
الجر وكتب ايضا قوله او مفعولا حقيقة نحو رايت زيدا او تقديرا نحو هذا زيد
اذ هو في تقدير اعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح ان تجي منه الحال اهـ
ع ف ومنه هذا بعلي شيخا لا نكرة محضة الخ خرج بقوله يجوز ان
ينتصب الخ وكتب ايضا قوله لا نكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه
الى ان صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه ماية بيضا وليس بيضا
تمييزا لانه تمييز الماية لا يكون جمعا وكتب ايضا قوله لا نكرة محضة ينبغي
ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال
نحو جاني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية
عن الضمير الجاية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو
الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه
المغاربة نقله الدماميني تامل اهـ فنري اقول الاولى ان يراد بالمنكر المخصوص
في عبارة الشارح المنكر المصحوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة
في النفي ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة او وصف لما فيه من
القصور كما عرفت في دخل المنكر المتاخر عن الحال فلا احتيج الى تقييده
قوله لا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير الخ اي مع انه احضر ع ق لان
قوله اي فالاختصار في هذا التركيب انما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع
وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحبها حالا الا مجازا اهـ ع ق ولذا قال
الشارح وما لم الخ وكتب ايضا قوله لانه قوله الخ قال في الاطول وانما لم يقل عن ضمير
صاحبها لانه ربما يمتنع ان يصير صاحبها لامتناع جعلها حالا الا في المصدرة
بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق منها هو على غفلة فانه يشعر
بانه يصح صاحب الحال مجازا والمراد اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد عرفت انه
لا يصح يجوز ايضا في نحو جا زيد ويتكلم عمرو اهـ ملخصا يصح ان تقع الخ لا يقال
هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع
الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن
الاسم في الجملة اعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم
بالواو

بالواو فهو مفيد فايدة خاصة اهـ ع ق وقوله لعم الخ اي لصدقه بما اذا كانت
جملة الحال مشتملة على الضمير ولم بما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه
خاص بالثاني بالواو اي مع الواو كما في المطول وما لم يثبت هذا الحكم
الخ من تتمة العلة اعني الخ لما كان المتبادر عود الاشارة الى الصحة ووقوعها
حالا مع انه ليس مرادا قال اعني الخ لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه
اي وما لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع الا مجازا باعتبار
ما يؤول ليدخل فيه اي في ذلك القول اعني قوله وكل جملة الخ خلافه ما لو قال
يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه
حالا فيصح استثناوها اي استثنا متصلا الا المصدرة
بالمضارع قال في الاطول يجب ان يستثني المصدرة بالماضي الخالي عن قد
لفظا وتقديرا ايضا اهـ اقول سياتي عند مبحث اقتران الماضي بقد جواز انفراد
الواو فيما ذكر على قلة ربط مثلها اي في كونها مضارعية مثبتة لا يخلو
عن الضمير لانه ما يأتيه انما هو في المضارع المتجرد للضمير لكن التعليل
الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تامل منع ق بزيادة
في الجملة زادها لادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح حالية
في حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن
الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع ان صلاحيتها عند اشتمالها
على الضمير قلت المراد انها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه
صلحت لذلك فتامل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع في الجملة فلا يندفع السوال السابق فتامل
وكان المناسب ان يقول ولو في الجملة اي بعض الاحوال كحال الارتباط
بالضمير في المضارعية المثبتة فانها تقع حالا الخ اي الا بتقدير القول
لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشا فان قلت هو كالخبر ايضا والخبر يكون انشا
على الاصح قلت شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد
بها والانشا ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله افاده يس
اي وان لم تخل الخ بان اشتملت على الضمير ونتيجة اما ان تكون اسمية او فعلية
والفعلية اما ماضوية او مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت

بالخلو

Copyright © King Saud University